النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٥٩ | نيسان ٢٠١٦ | www.institutdesfinances.gov.lb

نحو لوحة إلكترونية متكاملة

ليس إطلاق الخدمات الأساسية الإلكترونية للمديرية العامة للشؤون العقارية تطوراً معزولاً في الزمان والمكان، بل هو محطة متقدمة في طريقنا إلى لوحة متكاملة من الخدمات الإلكترونية في وزارة المالية، ومساهمة جديدة ومهمة في السعي إلى حكومة الكترونية كاملة في لبنان.

والواقع أننا نولي أهمية كبيرة لهذا الجانب، إذ أن هذاالتحوّل الإلكتروني يمكّننا من تحقيق قفزة نوعية في عمل الإدارة اللبنانية على مستويين: الأول هو تسهيل إنجاز المعاملات وتيسيرها من دون تكبيد المواطن عبء الإنتقال والإنتظار والتواصل مع المديرية او الدائرة المتعلقة بمصالحه، والثاني الحدّ من احتكاك المواطن بالموظف وتالياً التخفيف بنسبة كبيرة من أحد العوامل المشجعة للفساد والرشوة.

إن الخدمات الثلاث التي أطلقناها الشهر الفائت في المديرية العامة للشؤون العقارية تشكّل خطوة إضافية نحو شباك الكتروني موحد يتم من خلاله إنجاز كل المعاملات العقارية من دون استثناء، وسنعمل على مواكبة هذا الانتقال من اليدوي الى الالكتروني بما يلزم من تعديلات تشريعية وقوانين جديدة.

لكنّ طموحنا في وزارة المالية لا يتوقف عند الشؤون العقارية، بل يندرج ضمن ورشة إصلاح وتطوير شاملة. ونحن اليوم باتجاه التحول على مستوى وزارة المالية الى المكننة الشاملة، وقريباً نطلق سلة من الخدمات الالكترونية على مستوى الوزارة ومختلف اجهزتها.

باختصار، إن الوزارة عازمة على استكمال ما بدأته على مستوى الدوائر العقارية وعلى مستوى كل المديريات في وزارة المالية، من تطوير على المستوى الالكتروني، وهذا التزام قطعناه على أنفسنا وعلى المواطنين منذ تسلّمنا مسؤولية هذه الوزارة، ونأمل أن ننجح غي تطبيقه.

علي حسن خليل
وزير المالية

"مساحة عقارية الكترونية"–"معاً": ٣ خدمات أولى... والبقية تأتي

"مساحة عقارية الكترونية". ثلاث كلمات إذا جُمعت أحرفُها الأولى في كلمة واحدة، كانت النتيجة: "معا". وتحت شعار "معاً لبناء صناعة عقارية في لبنان"، تم برعاية وزير المال علي حسن خليل وحضوره، في ٥ نيسان ٢٠١٦، تدشين العمل بهذه "المساحة" التي تشمل ثلاث خدمات إلكترونية عقارية أساسية.

غلاف المطويّة التوضيحية للخدمات الثلاث

> **يندرج إطلاق هذه الخدمات ضمن الخطة الإصلاحية التي تشهدها المديرية العامة للشؤون العقارية منذ أشهر**

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

في "العقارية" محررون جُدد: الوظيفة العامة أمانة... لا مجرّد ضمانة ٤
استراتيجية "الريجي" للتنمية المستدامة: خمسة محاور للسنوات العشر المقبلة ٦
إحصل على ترخيصك... تحصل على السيّاح! ١٠
المعرفة المالية مفيدة للصحة... الاقتصادية ١١

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة ص ١

هذه الخدمات الثلاث باتت متاحة من خلال الموقع الإلكتروني للمديرية العام للشؤون العقارية والمساحة، على العنوان الآتي: www.lrc.gov.lb.

وهذه الخدمات هي:

- **الإطلاع على الصحيفة العقارية:** خدمة بسيطة وسريعة ودقيقة وموثوق بها، تمكّن من الإطلاع على قيود أي عقار، تستخدم بطريقة آمنة وبكل سهولة من أي مكان وفي أي وقت، ومتاحة لجميع المستخدمين والمستثمرين لقاء رسم محدد يدفع عبر بطاقات الإعتماد. وكلفة هذه الخدمة هي ٨٥٠٠ ليرة أما اذا اراد المواطن ان يطلع على أكثر من عقار فيدفع ٧٥٠٠ ليرة عن كل عقار، ويُضاف الى المجموع الف ليرة.
- **متابعة المعاملات العقارية:** خدمة مجانية متاحة على مدار الساعة، تُمكّن من تعقّب المعاملة ومعرفة وضعها والإجراء المتبقي، وتحدد المرحلة التي وصلت إليها مع نسبة الإنجاز. وهذه الخدمة التي توفّر معلومات دقيقة، تخفف عن المواطن عبء التنقّل وإضاعة الوقت.
- **معرفة الرسوم التقريبية المتوجب دفعها:** خدمة مجانية تفسيرية، تقوم باحتساب الرسوم التقريبية للمعاملة موضوع الإستفسار، وتعطي فكرة عن الرسوم المتوقعة ضمن جدول مفصّل. وهذه الخدمة تؤمّن الشفافية وتساعد على تفادي المفاجآت قبل التوجّه لتقديم المعاملة، وتنبّه المواطنين من عدم دفع أي مبالغ دون وجه حق.

إضافة إلى ذلك، يتيح الموقع الاطلاع على عناوين وسبل الاتصال بكل أمانات سجل المساحة في لبنان، مع اسماء الموظفين العاملين فيها، والنماذج لكل المستندات المطلوبة لأي معاملة في الدائرة العقارية، مع إمكانية تسجيل شكوى على اي موظف.

ويندرج إطلاق هذه الخدمات ضمن الخطة الإصلاحية التي تشهدها المديرية العامة للشؤون العقارية منذ أشهر. وبحسب المدير العام للشؤون العقارية جورج معراوي، تهدف هذه الخدمات إلى "تحسين التواصل المباشر مع المواطنين. ورفع مستوى شفافية وفاعلية عمل المديرية من خلال السماح للمواطنين والمستثمرين المحليين والأجانب وجميع الأطراف المعنية بالإطلاع على الصحيفة العقارية ومتابعة المعاملات ومعرفة الرسوم التقريبية المتوجبة من خلال احتسابها مباشرة على الموقع". وهذه الخدمات التي توفّر على أصحاب المعاملات الكثير من الوقت والجهد، وتجنّبهم عناء الإنتقال للمراجعة، ستكون في متناول المستخدمين في أي وقت ومن أي مكان، وبالتالي ستتيح لأي شخص، سواء في لبنان او في دول الإغتراب، الإطلاع على كل المعطيات اللازمة. ووفق معراوي، ستجري المديرية استطلاعات دورية لقياس تأثير هذه الخدمات على المواطنين، وستعمل على توفير خدمات جديدة للتواصل معهم مباشرة، ومنها إرسال رسائل قصيرة إلى هاتف صاحب أي عقار لإعلامه بأي جديد، والعمل على بناء الشباك الموحد لتسهيل عمل المواطنين. وكل هذه الإجراءات ستحسّن تصنيف لبنان دولياً من قبل "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن مجموعة البنك الدولي سنويا.

جانب من الحضور

إجراءات الإطلاع على الصحيفة العقارية

- ادخل إلى موقع www.lrc.gov.lb الإلكتروني وانقر "خدمات الكترونية"
- اختر "الإطلاع على الصحيفة العقارية"
- اختر المحافظة، القضاء، والمنطقة العقارية، ثم أدخِل رقم العقار والقسم والبلوك إذا وجدا
- إضغط على زر "إضافة"
- لحذف أي عقار من اللائحة، اضغط على ⊘
- عند الإنتهاء من لائحة العقارات المطلوبة، اضغط على زرّ "أدخل معلوماتك الشخصية"
- إملأ البيانات الشخصية المطلوبة
- عند الإنتهاء اضغط على زرّ "إلى صفحة الدفع" لتسديد الرسم
  - إملأ البيانات المطلوبة واضغط على زر submit
  - سوف تظهر تفاصيل المبلغ المقتطع من حسابك مع رابط pdf
  - سوف يتم إرسال ملف pdf مع إيصال إلى البريد الإلكتروني المحدد يتضمن قيود الصحيفة العقارية

في حال حدوث خطأ ما حال دون إرسال الملفّ أعلاه إلى البريد الإلكتروني المحدد، يمكنك استرجاع الصحيفة العقارية عبر:

- الضغط على زر "استرجاع الصحيفة العقارية"
- ادخال رقم العملية والبريد الإلكتروني من جديد
- الضغط على زر "بحث"

إجراءات متابعة المعاملات العقارية

- ادخل إلى موقع www.lrc.gov.lb الإلكتروني وانقر "خدمات الكترونية"
- اختر "متابعة المعاملة"
- اختر من اللائحة المكتب العقاري المبيّن على أمر القبض
- أدخِل تاريخ المعاملة ورقمها المبيّنين على أمر القبض
- اضغط على زرّ "إظهار النتيجة"
- سوف تظهر المعلومات التي تبيّن المرحلة التي وصلت إليها المعاملة وعمّا إذا كانت منتهية أم لا

إجراءات معرفة الرسوم التقريبية المتوجب دفعها

- ادخل إلى موقع www.lrc.gov.lb الإلكتروني وانقر "خدمات الكترونية"
- اختر "احتساب رسوم المعاملة"
- حدد نوع العملية (مثلاً: عملية بيع)
- أدخِل قيمة العملية
- اضغط على زرّ "إحتساب الرسوم"
- سوف يظهر جدوَل يفصّل الرسوم التقريبية للمعاملة مع المجموع

الوزير خليل ملقياً كلمته خلال حفل إطلاق الخدمات الثلاث

رؤية وخطة

على صعيد متصل، قام وفد من البنك الدولي بزيارة تقنية إلى وزارة المال دامت أسبوعاً، التقى خلالها سبعة خبراء دوليين جميع المعنيين في الوزارة ومن وزارات وإدارات لبنانية عدة والقطاع الخاص والمهتمين، وأثمرت وضوحاً في الرؤية الاستراتيجية لمشروع تطوير المديرية العامة للشؤون العقارية والذي يُعدّ من أهم المشاريع التي تهمّ لبنان.

وفي هذا الإطار، سيتم تحضير مشروع مسودة لخطة عمل شاملة تتضمن الرؤية الواضحة والاستراتيجية والخطة التشغيلية للإصلاح المؤسساتي. وتبدأ بورشة تحديد وتحديث القوانين والنظم التشريعية التي ترعى تسجيل الأراضي والمساحة وإدارة أراضي الدولة وتخمين الأراضي وفرض الضرائب والرسوم ووضع الخرائط والبنى التحتية للبيانات المكانية الوطنية والحوكمة الإلكترونية. ومن شأن هذه الخطة أن تساعد في اتخاذ القرار في شأن الطريقة المثلى لاستضافة وإدارة هذه البيانات مع اختيار أفضل الممارسات لتطبيق نظام التخمين الشامل والعادل على الأراضي اللبنانية.

وألقى وزير علي حسن خليل كلمة في المناسبة، اشار فيها الى ان "ما نناقشه هو جزء من برنامج وخطة اطلقناها منذ بداية عمل هذه الوزارة نحو تطوير وتحديث الدوائر العقارية بكل المجالات. هو امر يكتسب اهمية استثنائية متصلة بحياة اوسع شريحة من الناس. الدوائر العقارية ليست تدبيراً إدارياً يخص الدولة ومؤسساتها بشكل مغلق، هو موضوع يتصل بحياة معظم اللبنانيين الذين على تواصل بهذه الدوائر على المستوى الفردي ومستوى البلدات وعلى مستوى المدن والمشروعات الكبيرة. وبالتالي أي عملية تحديث وتطوير، فيها خدمة للإدارة وفيها خدمة للمواطن اللبناني سنعمل عليها، هذا ما بدأنا فيه على أكثر من صعيد وهذا ما نراهن عليه مع هذه البعثة وغيرها من الهيئات والمؤسسات". اضاف "بدأنا نستكمل عملية المكننة بشكل كامل على هذا الصعيد، وارتباطاً فيها تطوير كل الأنظمة الالكترونية التي تخدم هذا الهدف". تابع خليل "هذا الأمر يحتاج الى تكامل حقيقي. من هنا نستكمل كل الاجراءات سواء في تحسين الأداء الإداري من خلال تطوير الموارد البشرية لدينا وتعزيز كفاءاتها حتى تصبح قادرة على مواكبة أي تغيير تقني سيحصل على هذا الصعيد".

وشدد خليل عاى انه "يجب ألا تبقى منطقة في لبنان بعد اليوم غير ممسوحة، ويجب ان ننتهي من هذا الملف ويلزَم بالكامل مساحة ١٠٤٥٢ كلم٢ من دون فجوات كبيرة على صعيد المسح العقاري، وفيها هذا الكمّ الكبير من النزاعات الحاصلة سواء في ما يتعلق بأملاك الدولة او أملاك البلديات او الأملاك الفردية. يجب ان ننتهي من هذا الملف، ونحن على طريق إعداد خطة يمكن ألا تكون خمسة ربما اقل، لننتهي من هذا الملف في الوقت الممدد لننتقل بالتوازي نحو إنجاز كل ما يتعلق بإعادة تركيبه وتنظيمه".

هدف مشروع الاتحاد الأوروبي
لتحديث إدارة المالية العامة في لبنان

تحسين عملية إعداد الموازنة لزيادة فاعلية الإنفاق العام وشفافيته

ساهم مشروع "الدعم لإصلاح إدارة المالية العامة لحكومة لبنان" الممول من الاتحاد الأوروبي والذي اختتم في آذار الفائت، في تحسين عملية إعداد الموازنة وتالياً كفاءة الإنفاق العام وفاعليته وشفافيته، وفي تسهيل تبادل المعلومات بين وزارة المال وعدد من الجهات، إضافة إلى تطوير نظام المعلوماتية في وزارة المال.

امتد المشروع على فترة ٢٧ شهرا ونصف شهر وتولت تنفيذه مجموعة "هولا أند كو هيومان دايناميكس" بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١,٤٩٢,٥٠٠ يورو، ووظف فريقاً من الخبراء اللبنانيين والدوليين قاموا بأنشطة عدة موزعة على ستة مكونات.

وقد ساهم المشروع بالارتقاء بقدرات وزارة المالية في مجال التخطيط والتنفيذ والرصد. وقد حقق الأهداف الآتية:

- تطوير أدوات ومنهجيات خاصة لتحسين عملية إعداد الميزانية: إطار الإنفاق المتوسط الأجل، وأدوات تخطيط مصاريف التعليم لفترات متوسطة الأجل (نموذج التحليل والتوقع)، وأدوات تخطيط نقدية للتخطيط الشهري للإنفاق، وتهدف جميع هذه الأدوات والمنهجيات إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وفاعليته وشفافيته.
- تسهيل تبادل المعلومات بين وزارة المالية وإدارة الإحصاء المركزي ومصرف لبنان من خلال صياغة مذكرة تفاهم بشأن تبادل البيانات.
- تطوير أداة صنع قرار إداري استراتيجي (لوحة) لعدة إدارات في وزارة المالية بالإضافة إلى تطوير منشأة لتبادل البيانات بين المؤسسات بهدف دعم تشارك البيانات.
- تطوير نظام المعلوماتية في وزارة المالية.

خبراء أجانب... ولبنانيون

وأكد رئيس قسم التعاون لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ألكسيس لوبر أن "هذا المشروع ساهم بطرق متعددة في تعزيز قدرات إدارة المالية العامة للحكومة اللبنانية. وهو لم يعتمد فقط على الخبرات الأجنبية، بل على الموارد البشرية المحلية أيضا، إذ تم تخصيص ٦٦ في المئة من أيام العمل للخبراء والمستشارين اللبنانيين".

وأعرب مدير المالية العام آلان بيفاني عن شكره للاتحاد الأوروبي قائلا إن "وزارة المال تحرص دائماً على تطوير قدراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي ووضع الموازنة، وقد أمن هذا المشروع مختلف الأدوات والنماذج وورش العمل التدريبيّة التي من شأنها أيضاً أن تفيد الوزارات الأخرى تدريجياً".

من جانبه قال رئيس قسم المعلوماتية في وزارة المال جورج سعود إن "المشروع حقق إنجازات لافتة على مستوى تقنية المعلومات، وسمح بتقديم تكنولوجيات حديثة وخبرات عالية للوزارة".

وتمت مناقشة المخرجات والتقارير النهائية التي أفضى إليها المشروع خلال ورشة عمل مغلقة في ١٠ آذار، حضرها ممثلون عن وزارة المال وإدارة الإحصاء المركزي ومصرف لبنان.

في "العقارية" محررون جُدد:
الوظيفة العامة أمانة... لا مجرّد ضمانة

من الدورة التدريبية في معهد باسل فليحان

لم تكن نورهان منصور، كغيرها من الناجحين والناجحات في امتحانات مجلس الخدمة المدنية، تعرف في أي إدارة عامة ستُعَيَّن. كل ما كانت تعرفه أنها أصبحت موظفة حكومية، وهذا كان هدفَها في الأساس، لأن الوظيفة في القطاع العام، بِنظرها، "هي الحل، للسيدات والرجال على السواء"، و"تشكّل ضمانة". والسبب نفسه هو ما حدا بزميلتها ميرا أبو توما إلى اختيار القطاع العام، إضافة إلى أن "فيه إمكانية للتطوّر، عندما يسعى الموظّف إلى ذلك". أما فاطمة زين الدين، فجذبها إلى "وظيفة الدولة" أن "الدوام مريح"، وثمة "منافع عدة"، في حين أن جويس شميط، التي تقدّمت إلى مجلس الخدمة، وهي بعد طالبة، كانت تبحث عن عمل يؤمّن مصروفها ولكن لا يتطلّب كلّ وقتها، فناسَبَها الدوام في الإدارة العامة، وشجّعها إمكان التقدّم والإرتقاء في الوظيفة.

بعد اجتيازهن الإمتحانات بنجاح، وجدت نورهان وميرا وفاطمة وجويس أنفسهنّ في مديرية الشؤون العقارية والمساحة، مع غيرهن من المحررين الجدد، ذكوراً وإناثاً. وتقول نورهان: "خيار العقاريّة لم يأت منّا بل جاء وفقاً للتوزيعات التي صدرت بعد النتائج". وتشرح فاطمة: "تم توزيعنا بحسب ترتيبنا بعد الامتحانات ، ولم نختر بأنفسنا العمل في هذه الإدارة بالذات".

وتقرّ نورهان، كما ميرا، بأن ما قيل لهما عن تعيينهما للعمل في مديرية الشؤون العقارية والمساحة، لم يكن مشجعاً. وتروي نورهان: "في البداية امتعضنا، فقد قيل لنا إن الوظيفة التي سنتولاها ليست مناسبة للسيّدات، وفيها ضغط كبير". وبدورها، تقول ميرا: "كثر خوّفونا من هذه الوظيفة".

نقطة التحوّل

وبالفعل، لم تكن فترة العمل الأولى سهلة، وواجهت الموظفات الجديدات "صعوبات كثيرة" عندما التحقن بأمانة السجل العقاري، رغم أن القدامى ساعدوا زملاءهم وزميلاتهم الجدد. لكنّ نقطة التحوّل في الإنطلاقة الوظيفية للمحررات الأربع الجديدات ونحو ٤٠ آخرين من أقرانهنّ، من مختلف الأمانات والمحافظات، كانت عندما طُلِب منهنّ المشاركن في دورة تدريبية في معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في شباط الفائت. على مدى أسابيع، اطّلع المشاركون على قانون الموظفين الذي يرعى حقوقهم وواجباتهم، وتدربوا على المهارات التقنية اللازمة لإنجاز المهام الموكلة اليهم في أمانة السجل العقاري، وتعرفوا إلى نظام السجل العقاري الممكن.

جويس شميط

نورهان منصور وميرا أبو توما

وتقول نورهان: "ساعدنا المدرّبون كثيراً، وبعد أن كنت اعتزم تقديم طلب نقل، تراجعت عن الفكرة بعد التدريب". أما فاطمة وجويس، فاستفادتا من الدورة وشعرتا بأنهما باتت تجيدان عملهما أكثر، لكنّهما تدركان أن الخبرة و"العمل على الأرض" عنصران أساسيان في اتقان واجباتهما الوظيفية. صحيح أن ثمة صعوبة، ولكن "في الصّعوبة لذّة"، على ما تقول فاطمة.

مسؤوليّة كبيرة

وتضيف فاطمة: "ثمّة مسؤوليّة كبيرة في عملنا، ونحن نتعامل مع ملكيّات الناس. أحبّ تسهيل معاملات الناس، وأحرص على العمل ضمن القانون وعلى عدم التقصير".

أما جويس فتقول: "من خلال وظيفة الدولة، يمكن خدمة الناس، وتقديم ما هو مفيد للمجتمع". وتتابع: "علينا أن نقدّم من خلال عملنا، صورة إيجابيّة لموظّفي الدولة، وأن نبدد الصورة السائدة عنهم، فكثيرون منهم لا يرتشون، ويعملون بنزاهة". في مدة قصيرة، لمست جويس ورفيقاتها حقيقة الإدارة العامة من داخل، بعد أن كنّ لا يعرفن عنها سوى الأفكار المسبقة والصور النمطية. وما كان في البداية رغبة من المرشحين إلى مجلس الخدمة المدنية في الاستفادة من مزايا الوظيفة العامة، تحوّل لديهم حماسةً واندفاعاً للتميّز في هذه الوظيفة سعياً إلى إفادة المواطنين والدولة من خلالها.

هذه أبرز قيم الخدمة العامة، وأهم نتائج التدريب: أن يدرك الموظفون، كالمحررين الجدد في "الأمانات" العقارية، أن وظيفة الدولة قد تكون ضمانة، لكنّ الأهم أنها أمانة... في أعناقهم.

فاطمة زين الدين

أهداف البرنامج التدريبي

هَدَفَ البرنامج التوجيهي للمحرّرين الجدد في مديرية الشؤون العقارية والمساحة إلى تعريف المشاركين بهيكلية المديرية العامة للشؤون العقارية ومهامها، وبقانون الموظفين الذي يرعى حقوقهم وواجباتهم، ونظام السجل العقاري المكنن للعمليات كافة.

كذلك أسهَم البرنامج في تزويد المحررين الجدد المهارات التقنية اللازمة لإنجاز المهام الموكلة اليهم في أمانة السجل العقاري، وفي تطوير مهاراتهم في استخدام البرامج المعلوماتية المكتبية وفي اللغات الاجنبية.

وتضمنت محاور التدريب أيضاً حقوق المحرّرين وواجباتهم، والمراسلات الإدارية، ومفهوم خدمة المواطن، ومفهوم عمل الفريق والتواصل.

وبلغت نسبة الإناث من المشاركين ٧٧ في المئة، أما في ما يتعلق بالمستوى العلمي، فبلغت نسبة حَمَلة الماجستير ٣٠ في المئة، والحائزين إجازات جامعية ٦٥ في المئة.

واندرج البرنامج في إطار جهود المعهد لمساندة مديرية الشؤون العقارية والمساحة في سَعْيها إلى تطوير العمل واستقبال الموظّفين الجدد وإعدادهم وتدريبهم عبر توفير مجموعة متكاملة من البرامج التدريبية التي تهدف بشكل أساسي إلى توحيد الاجراءات وتحسين الأداء الوظيفي وإدخال معايير النّزاهة والافصاح في ثقافة العمل.

توزيع المشاركين بحسب التحصيل العلمي

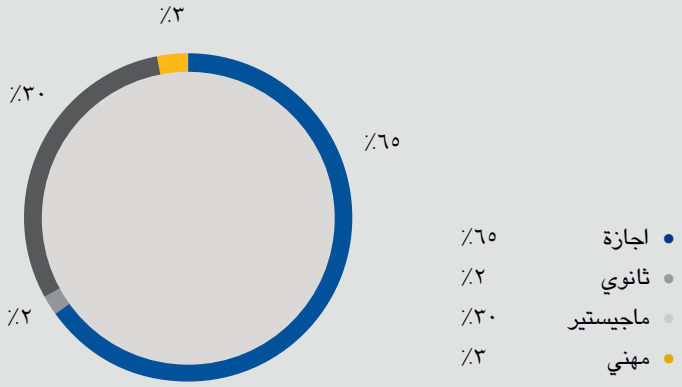

توزيع المشاركين بحسب الجندر

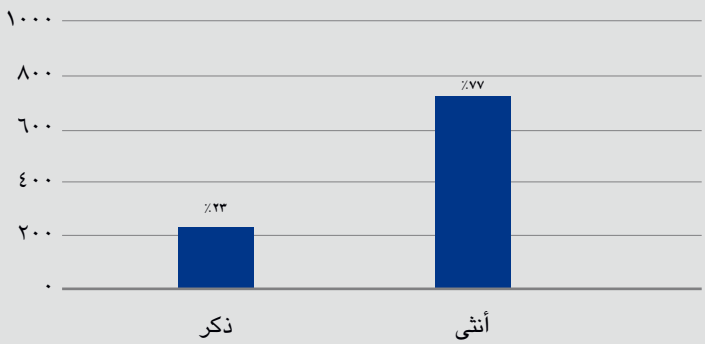

استراتيجية "الريجي" للتنمية المستدامة: خمسة محاور للسنوات العشر المقبلة

أرادت إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية أن تطفىء شمعتها الثمانين، في ٢٢ آذار الفائت، بإضاءة "شمعة أكثر اشعاعاً للمجتمع الذي ترسخت فيه على مدى ثمانية عقود"، وشاءت أن تعلن في عيدها هدية "لمجتمع الغد"، وهي عبارة عن "خطة غير مسبوقة للتنمية المستدامة".

قطع قالب العيد الثمانين

والإدارة التي والتي "تحوّلت نموذجاً على الصعيد الوطني كإدارة حديثة منتجة"، بحسب تعبير رئيس مجلس النواب نبيه برّي خلال رعايته في عين التينة حفل إطلاق "الريجي" مشروع التنمية المستدامة للعام ٢٠١٦ تحت عنوان "رؤية تنموية لغد افضل"، كانت "من أول المرافق العامة التي وعت أهمية دورها في تنمية المجتمع المحلي وأنجزت الكثير على مستوى العاملين والمتعاملين معها".

وتتوجه الخطة غير المسبوقة للتنمية المستدامة "إلى المجتمع اللبناني بأسره" وتسعى "الريجي" من خلالها "إلى تلبية تطلعات المتعاملين معها والارتقاء بنوعية حياتهم وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية واعتماد سلوك إقتصادي يحترم المجتمع المحلي بأبعاده الثلاثة: البيئي، والاجتماعي والإقتصادي".

وتتوقع "الريجي" توقع أن تلمس نتائج الاستراتيجية وتجني ثمارها خلال السنوات العشر المقبلة، وترى أنها ستكسبها ميزة تنافسية وستعزز علاقتها مع المجتمع وترفع قدرتها على جذب المستثمرين، على ما يقول رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

وقد بدأ العمل على مشروع الخطة في شهر ايلول ٢٠١٥ واستمر أربعة أشهر. واستعانت "الريجي" لهذا الغرض بخبراء الجودة والمسؤولية المجتمعيّة لضمان تطبيق الممارسات والمعايير الدولية.

وإذا كانت الاستراتيجية عشرية، من حيث امتدادها الزمني، فهي خماسية المحاور:

- **المحور الأول إشراك المجتمع المحلّي وتنميته:** تلتزم "الريجي" العمل يداً بيد مع كل المتعاملين معها، وتحديداً مع البلديات والمزارعين في المحافظات ومع كل الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية، سعياً إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. وتهدف خطة عمل "الريجي" للسنوات المقبلة، إلى زيادة الوعي حول التنمية المستدامة في اوساط المساهمين والترويج لها في سلسلة القيم، وإشراك مورّدي التبغ في برامج الاستثمارات والمساهمات، والربط بين أعمال "الريجي" الرئيسية وتلبية احتياجات المجتمع المدني من خلال دعم البلديات.
- **المحور الثاني هو قضايا المستهلك:** تلتزم "الريجي" الاستثمار في مجال البحوث والدراسات لتأمين أفضل المنتجات وأقلها ضرراً على المستهلكين، وتتعهد العمل بنزاهة وشفافية لبناء جسور ثقة متينة معهم. ومن أولويات "الريجي" في هذا الإطار الحدّ من الضرر ومكافحة التجارة غير الشرعية. وتهدف خطة عمل

الرئيس بري وسقلاوي في مقدّم الحضور

...ومع عدد من مسؤولي "الريجي"

"الريجي" للسنوات المقبلة إلى تطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة، والاستثمار في النشاطات الصحية والتعاون مع المراكز الطبية من أجل تأمين الخدمات الطبية (تصوير أشعة الرئتين)، والاستثمار في أبحاث الصحة العامة التي تهدف الى الحد من الامراض الناتجة عن التدخين، والاستثمار في مجال الدراسات المتعلقة بالتبغ، ومحاربة تجارة التبغ غير الشرعية. وبما أن الناس لن يتوقفوا عن التدخين، فإن مسؤولية "الريجي" أن تنتج لهم منتجاً أصلياً لا مزوّراً.

- **الإدارة الرشيدة:** تحت شعار "صناعة محلية بجودة عالمية"، تلتزم "الريجي" الارتقاء بمنتجاتها والتقيّد بأعلى معايير الجودة العالمية، واعتماد أحدث المعدات، فتضمن درجة عالية من الجودة لمنتجاتها، وتخفف كلفة الانتاج. وتهدف "الريجي" إلى أن تطبّق في السنوات المقبلة نظام إدارة الجودة ISO (تقييم المورّدين وجودة المعدات وفاعليتها، وتطبيق ممارسات الصناعة العالية الجودة).
- **حماية البيئة:** تلتزم "الريجي" الحفاظ على البيئة وحماية مواردها وخفض التلوث الناتج عن أعمالها وترشيد استهلاك الطاقة وتطبيق معايير الزراعة المستدامة والعمل على إدارة المخلّفات التبغية.

من العرض التوضيحي

وتهدف خطة عمل الإدارة للسنوات المقبلة إلى تطبيق ممارسات التبغ البيئية المستدامة STEP، والحدّ من استهلاك الطاقة (إدارة المياه، نظام الإدارة البيئية)، واعتماد الزراعة المستدامة (تطبيق معايير الممارسات الزراعية الجيدة GAP، زيادة وعي المزارع). وستبدأ مؤسسات "الريجي" خفض التلوّث الناتج من معاملها وترشيد الطاقة وادارة نفاياتها.

- **حقوق الإنسان:** تلتزم "الريجي" خلق بيئة عمل عادلة تقدّر وتحترم القيم الإنسانية وحق العاملين في تطوير مهاراتهم وبناء قدراتهم والحصول على الرعاية اللازمة، وتضع مكافحة عمالة الأطفال على رأس سلّم أولوياتها. أما الخطوات المستقبلية، فتهدف إلى إيجاد مكان عمل منتج (تطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OSHAS)، وتطوير مهارات الموظفين، ومكافحة عمالة الأطفال من خلال وضع سياسة لحقوق الانسان، ودعم البرامج التعليمية لأبناء المزارعين من خلال إطلاق مبادرة STIL.

"مهارات التواصل الإجتماعي" برنامج تدريبي لـ"الريجي"

المشاركون في البرنامج التدريبي

شارك عدد من مسؤولي وموظفي مصلحة العلاقات العامة في إدارة حصر التبغ والتنباك اللبناني (الريجي) خلال شهر نيسان في برنامج تدريبي على "مهارات التواصل الإجتماعي" مع المدرّب الخبير فيليب أبو زيد.

وشمل البرنامج لمحة عن تاريخ التواصل الاجتماعي ومواقع التواصل الاجتماعي الأساسية، وكيفية إسهام التواصل الإجتماعي في التغيير الإجتماعي في بعض البلدان، وشرحاً لأخلاقيات التواصل الإجتماعي. وبعد الإطلاع على مفهوم فيسبوك وسبب شعبيته، وعلى خاصية "تويتر"، جرى التركيز على شروط التجربة الناجحة على مواقع التواصل الإجتماعي، واستراتيجية التواصل الاجتماعي، بما في ذلك القواعد الأساسية للحملات المباشرة، وكيفية إطلاق حملة إعلانية على مراكز التواصل الاجتماعي، والوصول إلى الجمهور المستهدف، واستراتيجية العرض Post.

وشكّلت التمارين التفاعلية الحيّة، ودراسة الحالات والأمثلة والتطبيقات، جانباً أساسياً من البرنامج.

د. محمد أمين لزعر: التحديث المؤسسي والحكم الرشيد لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

اعتبر الخبير الاقتصادي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت الدكتور محمد أمين لزعر، أنّ التحديث المؤسسي والحكم الرشيد من أولويات حكومات الدول العربية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

د. محمد أمين لزعر مع المشاركين في البرنامج التدريبي

التقت "حديث المالية" الدكتور لزعر على هامش البرنامج التدريبي حول "اعداد وتحليل التقارير الاقتصادية" الذي عقده المعهد العربي للتخطيط بالكويت لصالح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بمشاركة عدد من العاملين في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة.

وساهم البرنامج في تعريف المشاركين بأبرز البيانات والمؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الكليّة وآلية تحليلها وعرضها، إضافة إلى جمع البيانات الاقتصاديّة وتبويبها، وإعداد التقارير الاقتصادية. وألقى لزعر الضوء على أبرز توجهات وتحديات الحكومات العربية في ظل استمرار تأثير الأزمة المالية والعالمية على الاقتصاد والتنمية في المنطقة.

دور الحكومات

ففي ما يتعلق بدور الحكومات في مواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي، قال الخبير: "لا شك في أنّ الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير على أداء الاقتصادات العربية، حيث تراجع النمو فيها نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص الاستثمارات المحلية والأجنبية".

واضاف: "في الدول النفطية، كان الانفتاح على أسواق المال العالمية والاعتماد على الايرادات النفطية لتمويل النشاط الاقتصادي من العوامل الأكثر تأثيراً لامتداد الأزمة، وخصوصاً أنّ الصادرات تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ انخفاض حاد في أسعار النفط انعكس سلباً على الإنفاق العام الجاري الذي تجهد هذه الدول لإبقاءه مرتفعاً لتأمين الأجور، مما يضعف الانفاق الاستثماري نسبياً في البنى التحتية والقطاعات الحيوية والبحث العلمي. أما الدول غير النفطية، فإن انكماش الطلب الخارجي بالإضافة إلى تراجع التدفقات المالية الواردة إليها من السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج شكلت العوامل الرئيسية الأخرى التي امتدت الأزمة من خلالها إلى تلك الدول".

وتابع: "في هذا الإطار الماكرو-اقتصادي الحذر، يمكن للحكومات أن تستغل انخفاض أسعار النفط إيجاباً من

> الانفتاح على أسواق المال العالمية والاعتماد على الايرادات النفطية لتمويل النشاط الاقتصادي من العوامل الأكثر تأثيراً لامتداد الأزمة

خلال سلّة من الخطوات التحفيزية للاقتصادات العربية، أبرزها:

- تخصيص الموارد أكثر فأكثر نحو الاستثمار في
- البنية التحتية والبحث العلمي
- إعتماد سياسة التنويع الاقتصادي على غرار الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت
- دعم قطاع الصناعات التحويلية وعدم حصر النشاط الانتاجي بالصناعات الاستخراجية كاستخراج النفط
- تحفيز مناخ الأعمال من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية واستقطابها، وتطور المنشأت الصغيرة والمتوسطة وحصولها على التمويل
- إعتماد الإصلاح المؤسسي وتفعيل الحكم الرشيد بعاملين بارزين في تحديد تنافسية الدول
- تعزيز كفايات ومهارات القيادات الحكومية من خلال الملاءمة بين الكفايات والمتطلبات الوظيفية
- توجيه التخصصات العلمية نحو التكنولوجيا العالية لتلائم حاجات السوق، وتقوية الميزة التنافسية لكل من البلدان
- دعم توجهات التنمية المحلية في المدن والمناطق الريفية".

تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة

وشدد الدكتور محمد لزعر على أهمية "إعداد التقارير الاقتصادية على المستوى الوطني في الدول العربية كافة ولاسيما غير النفطية منها التي تعتمد على الديون والمنح لتمويل النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية الحيوية". وأشار إلى "لزوم توافر دراسات الموارد الطبيعية والبشرية بهدف استغلالها بالشكل الأفضل، والإطلاع على إيجابيات وسلبيات الشراكات مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الداعمة، وذلك لتصويب المسارات بحسب أولويات المرحلة". وتطرّق لزعر إلى تجربة المغرب في مجال التنويع الاقتصادي بحيث تمّ التحول من استخراج الفوسفات على سبيل المثال إلى صناعة تحويلية للحامض الفوسفوري وبالتالي تصديره، وتقع صناعة السيارات وتطوير صناعة أجهزة الطيران في هذا السياق الاصلاحي. أما بالنسبة للبنان، فالموارد البشرية ثروة وقيمة مضافة لابدّ من استغلالها بالطريقة الفضلى لاسيما في قطاعين يسجلان مستوى متقدّم بحسب مؤشرات تقرير التنافسية الدولية حول لبنان، وهما التربية (٤.٥/٧) والصحة (٦.٣/٧). أما الدول الخليجية المصدرة للنفط، فهي مدعوة إلى استغلال مواردها لتمويل صناعات ذات محتوى تكنولوجي متوسطي أو عالي كالأجهزة الالكترونية والمعدات الصناعية مما يحفز الصادرات ويخلق فرص عمل جديدة، مع مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية.

الحكم الرشيد وتعزيز القدرات البشرية

وتطرّق لزعر إلى العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي، لاسيما وأنّ تقارير البنك الدولي حول إدارة المالية العامة في المنطقة العربية، إلى تراجع كبير في مؤشرات شفافية الموازنة العامة، والسياسات التي ترسم توجهات الدولة في إعداد وتنفيذ الموازنة، بالإضافة إلى معايير المحاسبة الحكومية وإصدار التقارير الماليّة، حيث سجّلت البلدان المستويات الأدنى بمعدّل ١٠٠/١٨١. واعتبر أنّ التحدّي الأبرز لهذه البلدان هو تحقيق الاستقرار، وإصلاح أنظمة الحكم بشكل يتلاءم مع التوجّهات العالمية الحديثة للتنمية المستدامة، مما يتطلّب إصلاحاً هيكلياً على المستوى المؤسسي، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، ونظرة متجدّدة تشاركية للسياسات العامة لاسيما المالية والاقتصادية. وأشار د. لزعر إلى ضرورة تحسين جودة الخدمات وأداء للمؤسسات للتخفيف من وطأة البيروقراطية واعتماد نماذج حديث للتفاعل بين الإدارة والمواطنين مما يعزز الثقة. أما لناحية الجهاز البشري، فاعتبر أنّ التدريب المهني المستمر والمتخصص يبقى العامل الأساسي للتكامل مع التعليم، والذي يعزز بالمؤهلات والمهارات الكوادر القيادية من أجل قيادة فضلى للتغيير وتحقيق نتائج على مستوى التنمية المستدامة.

معهد باسل فليحان في مهرجان انطلياس للكتاب وحفل لتوقيع كتاب روجيه لطفي ومحمد وهبة

الدكتور روجيه لطفي موقعاً كتابه

جرياً على عادته، يشارك معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في أبرز معارض الكتب في لبنان، سواء أكانت مخصصة للغة العربية أو للغة الفرنسية. وللسنة الثالثة توالياً، شارك المعهد من ٥ إلى ٢٠ آذار الفائت في مهرجان انطلياس للكتاب الذي تنظمه الحركة الثقافية – انطلياس.

واطلع الزوّار على جناح المعهد ومنشوراته، ومنها سلسلة أدلّة المواطن. وتم بالفعل توزيع أعداد كبيرة من "دليلك الى ضريبة الدخل على الرواتب والأجور" على الزوار، وبلغ عدد الكتيّبات الموزعة نحو ٤٠٠، فيما حظي كتيّب "ليش مندفع ضرايب" بإهتمام الكبار والصغار.

وبرعاية وزير المال علي حسن خليل، استضاف جناح مكتبة أنطوان في المعرض حفل توقيع رئيس دائرة خدمات الخاضعين في مديرية الضريبة على القيمة المضافة الدكتور روجيه لطفي، والدكتور محمد وهبه، كتابهما "القوانين الضريبية والبيانات المالية ما بين التكامل والتناقض"، الذي صدر عن دار "هاشيت أنطوان" بالتعاون مع معهد باسل فليحان.

من جهة ثانية، حاز الدكتور روجيه لطفي دبلوم معايير التقارير المالية الدولية (DipIFR) من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في بريطانيا (ACCA).

المورّدون مدعوون إلى تقديم طلبات تولّي المعالجة الخاصة لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة

إحصل على ترخيصك... تحصل على السيّاح!

تشجّع وزارة المالية جميع المورّدين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة على التقدّم بطلبات للحصول على تراخيص تولّي المعالجة الخاصة لاسترداد الضريبة للسّياح، مشددةً على أن حصول المورّد على هذا الترخيص لا يحقق مصلحة السائح والمصلحة العامة فحسب، بل يصبّ كذلك في مصلحة المورّد نفسه، إذ أن السائح سيفضّل أن يقصد المتجر الذي يملك هذا الترخيص، بدلاً من أن يتوجه إلى متجر لا يملكه.

مراجعون في الـ T.V.A

وتشير الوزارة إلى أن معاملة طلب الترخيص سهلة الإنجاز، ويمكن الحصول على الترخيص في مهلة أقصاها ١٥ يوماً.

التفاصيل في هذا الشأن يتضمنها القرار الرقم ١/١٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٠٢/١٨، والمتعلق بإعطاء تراخيص من قبل الإدارة الضريبية لكل مورّد خاضع للضريبة ومسجّل لديها لتولّي المعالجة الخاصة لاسترداد الضريبة للسّياح، وذلك بهدف إعادة دراسة التراخيص السابقة من قبل الإدارة الضريبية – دائرة خدمات الخاضعين، والتي كانت شركة خاصة (Global Blue) تنجز معاملاتها سابقاً، كما دراسة طلبات الترخيص الجديدة.

ومنذ هذا التاريخ، بات على المورّدين الخاضعين للضريبة التوجه إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة للحصول على الترخيص اللازم كي يتمكن السائح الذي يزور لبنان من الحصول على استرداد الضريبة (détaxe) عند مغادرته الأراضي اللبنانية.

وتبت دائرة خدمات الخاضعين في مديرية الضريبة على القيمة المضافة طلب الترخيص خلال مهلة ١٥ يوماً من تاريخ تقديمه مباشرة لديها ومن تاريخ استلامها كل المستندات المطلوبة في حال تّم إرسال الطلب بالبريد.

ويعطى الترخيص المذكور عندما تتوافر الشروط التالية:

- أن يكون النشاط من الأنشطة التي تسمح طبيعتها بحق الاسترداد للسائح.
- أن تكون عملية تسليم المال من اجل الاستعمال الشخصي.
- التزام الموجبات الضريبية.
- تسديد الضرائب والغرامات كافة.
- أن تكون الفواتير مطابقة لإحكام المادة ٣٨ من قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- وجود خط هاتف ثابت في مكان مزاولة العمل.

> **المعاملة سهلة الإنجاز ويمكن الحصول على الترخيص في مهلة أقصاها ١٥ يوماً**

المستندات المطلوبة للحصول على الترخيص

- صورة عن هوية مقدّم الطلب
- صورة عن هوية صاحب المؤسسة الفردية أو المفوض بالتوقيع عن الشخص المعنوي.
- نسخة عن الإذاعة التجارية ونسخة عن الوكالة القانونية.
- نسخة عن الفاتورة التي يصدرها.
- نسخة عن فاتورة هاتف ثابت لا تعود لأكثر من ثلاثة أشهر سابقة.
- صورة عن مكان مزاولة العمل تظهر فيها واجهة المكان ولافتة تتضمن اسم المكلف أو شهرته التجارية.

يقدم الطلب في قلم مديرية الضريبة على القيمة المضافة أو عبر البريد.

لمزيد من المعلومات والاطلاع على نص القرار المتعلق بالموضوع يمكن زيارة موقع وزارة المالية على الرابط الآتي:
http://www.finance.gov.lb/ar-LB/taxation/ Documents/Latest%20News/132.pdf
أو الاتصال على الخط الساخن ١٧١٠

فكّر مالياً و"ناس و Finance" مبادرتان إعلاميتان ضمن برنامج "بنك بيبلوس" للتثقيف المالي والمصرفي

المعرفة المالية مفيدة للصحة... الاقتصادية

من فقرة "فكّر مالياً" التلفزيونية

السيدة ندى طويل

بأسلوب مبسط ومسلٍّ يقوم على الرسوم المدعمة بالشرح، على مدى دقيقتين فحسب، يتعرف اللبنانيون يومياً، من خلال فقرة "فكّر مالياً" عبر شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناشونال LBCI، على المفاهيم والمواضيع المالية الأساسية، وما تقدم المصارف من منتجات وخدمات مالية، وما يجب معرفته للإستفادة من هذه المنتجات والخدمات. وبلُغة سهلة، تبتعد عن المفردات الإقتصادية المتخصصة، تقدّم الفقرة المتلفزة المعرفة اللازمة للمشاهدين ليتمكنوا من إدارة أمورهم المالية بطريقة تخدم مصالحهم الخاصة والمصلحة العامة على السواء.

بألوان "بنك بيبلوس" وبتوقيعه، تطلّ هذه المعلومات القيّمة كل ليلة على المشاهدين، في وقت الذروة، مباشرة بعد نشرة الأخبار، في مبادرة من إثنتين تندرجان ضمن برنامج التثقيف المالي والمصرفي من "بنك بيبلوس" الذي أطلقه هذا المصرف الرائد في بداية العام ٢٠١٦. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة الوعي العام وتعميق فهم الجمهور للمسائل المالية والاقتصادية البالغة الأهمية والتي تؤثر في حياتهم اليومية، بما يرسخ صورة المصرف كمساهم أساسي في تطور المجتمع اللبناني.

أما المبادرة الثانية فهي زاوية "ناس وFinance" في صحيفة "الأخبار"، وهي عبارة عن مقالة أسبوعية أو مخطط بياني في الوسيلة الإعلامية الواسعة الانتشار، تقدم تحليلات مالية متنوعة تشمل المسائل الاقتصادية والمنتجات المصرفية المتنوعة التي لها تأثير مباشر على مالية القارئ الشخصية. وتعتمد المقالات أسلوباً شيقاً وسهلاً مستشهدة بدراسة حالات من أنحاء العالم كافة، هادفةً إلى الوصول إلى أكبر عدد من القراء لإطلاعهم على معلومات يمكنهم الإفادة منها اليوم لتحسين أوضاعهم المالية.

نشر المعرفة

وتوضح مديرة مديرية الإعلام في مجموعة "بنك بيبلوس" السيدة ندى طويل لـ"حديث المالية" أن برنامج التثقيف المالي والمصرفي يأتي في سياق هدف "بنك بيبلوس" المتمثل "في توسيع آفاق الوصول إلى المعرفة وتثقيف الجمهور، والجيل الناشئ خصوصاً، لكي يصبح أكثر إلماماً بالأمور المالية، فيتعرف – لا بل يطالب – بالمنتجات المالية والمصرفية التي تناسب احتياجاته وتتلاءم مع ميزانيته، مما يقلل من مخاطر تعثّره في إدارة أموره المالية وعدم إيفائه بالتزاماته". وتشدد على أن برنامج التثقيف المالي والمصرفي "يتطابق مع الاطار العام لنظرة المصرف للمسؤولية الاجتماعية، ومع قيم المصرف المؤسسية ومعايير العمل الأخلاقية التي يعتمدها". فهدف "بنك بيبلوس"، بحسب السيدة طويل، لا يقتصر على توعية زبائنه فحسب، بل يتمثل في "نشر المعرفة المالية لدى المجتمع اللبناني بأسره". ولذلك، ذهب المصرف، من خلال هذا البرنامج، إلى أبعد من "الالتزام بأحكام وشروط مصرف لبنان لجهة التأكيد على ضرورة توعية الزبائن مالياً وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم (التعميم الرقم ١٣٤)".

دراسة المعهد

ولإظهار مدى الحاجة إلى مثل هذا البرنامج، تستشهد طويل بالدراسة الحديثة لمعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، والتي تبيّن أن ٦٩٪ من اللبنانيين لا يعلمون أن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لا يؤمّن برامج تقاعدية، و٣٢٪ من اللبنانيين لم يأخذوا حتى عناء التفكير بإنشاء برامج تقاعدية خاصة بهم، في حين أن ٤٧٪ لا يملكون أية مدخّرات ولا يضعون ميزانية لمصروفهم الشهري، و٥٠٪ يجهلون مقدار مصروفهم في الأسبوع الفائت. وتقول طويل: "الحاجة إلى برنامج التثقيف جليّة، إذ توضح هذه الأرقام المثيرة للقلق النقص الهائل في المعرفة المالية في لبنان، ما يوجب العمل على التوعية وتحسين المستوى المعرفي".

مشروع جديد للشباب

غير إن "بنك بيبلوس" لم يكتف بهاتين المبادرتين الإعلاميتين، بل هو أعدّ مشروعاً جديداً يعتزم إطلاقه في المدى القريب، يقوم على إقامة سلسلة ندوات تستهدف كمرحلة أولى الشباب وتهدف إلى تزويدهم المعرفة اللازمة كي يخططوا لمستقبلهم على أسس متينة. يبقى أن المعرفة المالية تؤدي دوراً اساسياً في توعية المواطن إلى الممارسات الصحيحة، وبالتالي جعله يتفادى اتخاذ قرارات خاطئة وغير مدروسة، وهذا مفيد للصحة... الإقتصادية.

حياة الوزارة

مشاركات

- شارك مراقب عقد النفقات محمد سيف الدين في دورة تدريبية في الهند في موضوع إدارة النفقات العامة. وأقيمت الدورة في معهد الحسابات الحكومية والمالية التابع لوزارة المال الهندية من ٨ إلى ٢٦ شباط الفائت.

INSTITUTE OF GOVERNMENT ACCOUNTS AND FINANCE

ولادات

- رزق المراقب إيلي يمين في ٢٢ شباط ٢٠١٦ مولودة أنثى سمّاها Ella.

- رزق المحرر في الدائرة الادارية في مديرية الواردات ماهر سامي القرق وزوجته رنا جوهر (كاتب في هيئة القضايا في وزارة العدل) في ٢٥ كانون الثاني الفائت، مولوداً ذكراً سمّياه سامي.

- رزق ابراهيم موسى محرز في ٣١ كانون الثاني الفائت مولوداً ذكراً سمّاه خليل–موسى.

- رزقت المراقب الرئيسي في دائرة الإلتزام الضريبي لينا عبد النور أبي حنا في ٢٧ آب ٢٠١٥ مولوداً ذكراً سمّته جو.

- رزق رئيس دائرة الالتزام الضريبي طانيوس عساف في ٤ كانون الأول ٢٠١٥ مولودة أنثى سمّاها تريزا.

- رزقت المراقب رولا ابو انطون ابي صافي في ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥ مولودة أنثى سمّتها كريستي.

شكراً المعهد المالي

شكراً المعهد المالي
بدون منة، بدون سحب مالي
تقدمت، تمكنت بعملي ومجالي
بفضل عطاءك ومستواك العالي
عليهن غالي

عالتدريب وتطوير حالي
شرعت بدوراتك الأبواب قبالي
وبكرا النتيجة بتزهر بربيع أجيالي
وجنانك وصباحك وأهلك ما بيغلى
هنّي الأصل والفصل وكلمات موالي

الزميل خضر يونس – وزارة الاقتصاد والتجارة
دورة تدريب المدرّب – مستوى متقدّم
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – شباط ٢٠١٦

طلاب كلية عصام فارس للتكنولوجيا البلمند جالوا في معهد باسل فليحان

نظم قسم إدارة المؤسسات في كلية عصام فارس للتكنولوجيا في جامعة البلمند بفرعيه، الفرع الرئيسي في الكوره – فرع بينو في عكار، ومن ضمن سلسلة البرامج التدريبية والتثقيفية، برنامجه التثقيفي الثاني لتلامذة إدارة المؤسسات سنة ثالثة، تم خلاله زيارة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال في بيروت.

أشرف على النشاط رئيس القسم الدكتور وليد داغر وكارول سرحان، فاديا نحيلي وإليانا بشواتي اللواتي شاركن الطلاب في جولة للتعرف على أقسام المعهد حيث كان في استقبالهن، منسقة برامج قسم العلاقات الخارجية – معهد باسل فليحان بسمة عبد الخالق، التي ألقت كلمة ترحيبية معرفة بالمعهد الذي تم إطلاقه في العام ٢٠٠٤.

بعد ذلك، شارك الطلاب في برنامج تثقيفي ألقت خلاله رئيسة الدائرة الإدارية – مالية جبل لبنان الدكتورة مي قهوجي الحاج ندوة حول مفهوم دولة القانون ومقوماتها، هيكلية وزارة المالية، مفاهيم إدارة المال العام، وايرادات الدولة، الدين العام والموازنة العامة.

وبعد الإستراحة، ألقى رئيس فرع الإلتزام الضريبي –ضريبة الدخل– بيروت شربل إغناطيوس، محاضرة حول النظام الضريبي في لبنان وأشاد بطلاب القسم، لأنهم أول طلاب جامعيين يصيبون تعريف الضريبة بشكل كامل (٤ خصائص من ٤).

كما ألقت بسمة عبد الخالق محاضرة أخيرة حول دور معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي بالإضافة إلى دوره الأساسي في التدريب لتطوير القدرات وتسهيل الوصول إلى المعلومة والعلاقة مع المواطن.

في نهاية هذا النهار، قام التلاميذ بزيارة المكتبة المالية للمعهد تحت إشراف جوزيان شبلي التي قدمت لهم العديد من المنشورات الصادرة عن المعهد وفي النهاية تم تقييم البرنامج.

وشكر رئيس القسم الدكتور وليد داغر المسؤولين وقال: "إن نجاح المعهد هو نتاج للجهود المبذولة لتلبية المعايير العالمية، مما جعله رائدا، نظرا لما يقدمه من خدمات تدريبية مبتكرة، لجميع موظفي القطاع العام، وطلاب الجامعات، الذين كونوا صورة أوضح، عن القطاع العام، والعجز المالي في لبنان، ونسبة الديون إجمالا، وعن وزارة المال تحديدا، ونتمنى أن يصبح هذا المعهد نموذجا للإدارات الرسمية المستقبلية".

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، هلا قمبريس، سابين حاتم، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص وجوزيان شبلي.
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ – ٠١/٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
www.institutdesfinances.gov.lb

Institut des Finances Basil Fuleihan
IOFLebanon
IOFLebanon

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 59 l Avril 2016 l www.institutdesfinances.gov.lb

Vers une plateforme complète de services en ligne

Le lancement des services en ligne de la direction générale du registre foncier et du cadastre marque la première étape vers la création d'une plateforme complète de services en ligne mis à disposition par le ministère des Finances et vers le déploiement d'un gouvernement électronique au Liban.
Nous accordons une grande importance à cette mutation électronique qui nous permettra de réaliser deux avancées importantes au niveau du fonctionnement de nos institutions. Elle nous permettra d'abord de simplifier les démarches administratives auprès des citoyens; et servira ensuite à limiter les relations directes entre citoyens et fonctionnaires, et donc à freiner corruption et pots-de-vin.
Les trois services en ligne que nous avons lancés en mars dernier au niveau de la direction générale du registre foncier et du cadastre sont un pas supplémentaire vers la mise en œuvre d'une plateforme électronique unifiée qui permettra d'effectuer toutes les démarches administratives à distance. Cette mutation sera accompagnée par les réformes législatives nécessaires.
Mais notre ambition au ministère des Finances ne s'arrête pas à la direction du registre foncier et du cadastre; elle s'inscrit dans le cadre d'un chantier de modernisation plus vaste qui vise l'informatisation complète et la mise en ligne de l'ensemble des services du ministère. Le lancement d'une nouvelle série de services est d'ailleurs prévu prochainement.
Cette mutation vers le numérique est un engagement pris dès ma prise de fonction à la tête du ministère des Finances et un chantier de réforme à mener à terme.

Le ministre des Finances
Ali Hassan Khalil

International Women's Day at Institut Basil Fuleihan:

Ivonne Abdel Baki: It is an obligation for women to be in places where they can make a difference

From left to right: Mrs. Lamia Bissat, H.E. Dr. Ivonne Abdel Baki and H.E. Ms. Sigrid Kaag

The Institut des Finances Basil Fuleihan celebrated the International Women's Day in the presence of two special guests, H.E. Dr. Ivonne Abdel Baki, Ecuadorian Minister and Diplomat of Lebanese descent, and H.E. Ms. Sigrid Kaag, UN Under Secretary General and Special Coordinator for Lebanon, who scored considerable achievements in advancing peace, security and development agendas in several regions of the World. For the occasion, Hadith el Malia had an interview with H.E. Dr. Ivonne Abdel Baki, shedding light on the inspiring experience of a prominent lady, recognized worldwide.

Your Excellency, as you know, Lebanese women are very active here on the social front; yet, their participation in the political sphere is quite limited. You are Lebanese and lived in Lebanon for quite a while, but you decided to run for politics in Ecuador, why is that?
First of all, I am very proud to be Lebanese too. What was very hard for me is that in Lebanon, one is born as a second, third and fourth class citizen. So it is not possible to achieve one's dreams. This is different in other places. In Ecuador for example, not only me but also my daughters could be presidents of the Republic! The possibilities are open. But the more we realize the problems the world and Lebanon are facing, the more appears the need for women to

> "The Ecuadorian Diplomat is "very proud to be Lebanese""

Suite page 2

Editée par:

معهد باسل فليحان المالي INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Entretien: Le secteur public converse en... français professionnel 4
Doing Business 2016: Lebanon ranked 123rd out of 189! 6
The Institut des Finances Basil Fuleihan at the IMF-CEF in Kuwait 7
My internship at the Institut des Finances: a journey through Lebanon 8

Suite de la page 1

Dr. Ivonne Abdel Baki with the participants in the celebration of the International Women's Day

> **Women have the sixth sense, the feeling of what is needed; because when we give birth, we create, a creation that has a connection to God; it is like a creation with God**

be in every position possible where they can make a difference.
The first change has to be at the level of the laws in order to get to the higher level. That is what we did in Ecuador where we reach parity in the parliament. This is how the door opened more for women there. It is still possible here if you work on it and do what it takes to make a change.

About women and peace, you are a strong advocate of the role of women in achieving peace, can you tell us why?
Absolutely. For peace to happen, there needs to be one woman at least sitting on the negotiations' table. Women will not let anyone leave the table before an agreement is reached. Sometimes you just have to agree on disagreeing! In order to achieve Peace, or any negotiations with win and lose, there should be compromise from both sides. The importance of a woman is that she is able to move, to see the interest of all and asks questions. One has two ears and a mouth and sometimes does not listen. Men talk but do not listen to each other; while women have different priorities.

> **Peace is a silence language, that will get you to the feelings**

Some of the attendees

While a resident artist at Harvard University, you created a foundation, Arts for Politics, aiming to use art to unite people, especially in countries ravaged by conflict. This initiative helped end the Cenepa War between Peru and Ecuador, can you tell us how?
When the war started between Cenepa and Peru, it was a great experience for me, and the foundation we created at Harvard, I was an artist then and I realized that it was through arts that you get to peace, because art is the most eloquent language, silence language but very eloquent, that will get you to the feelings, and peace is feeling from the inner side, it is about love, about giving, about creating the solutions, seeing the things before they happen. Artists have a sixth sense, like a woman. When we created the Arts for Politics for Peace foundation at Harvard, the idea was to bring

> **Men talk but do not listen to each other**

Ivonne Abdel Baki

> **We as women, have to show our emotions, as the moment we say the truth and tell our emotions, people feel it**

Do you think that the creation of a national network for gender equality in Lebanon would have a positive impact on women's participation in public life? What in your opinion should be the priorities for women empowerment?
First of all, of course, education, education. But there needs to be the right laws! I do not agree on quotas. I think we are more, as a majority, as women, so we need to have equality, in politics and in whatever we want to do. And we need to get into positions where we can make a difference. And you need to change laws to get to

> **Peace is feeling from the inner side, it is about love, about giving, about creating the solutions**

together countries that are in conflict, with the arts and the politicians. It was amazing.

You ran for Ecuador's Presidency in 2002, independently, creating your own movement called META, (metamorphosis), you said "It's not about winning; it's the process. Can you explain that to us?
It is good to mention this, because I have no political belonging whatsoever. I was the first woman to run for the Presidency, and they needed a woman. I decided to call the movement "Metamorphosis", as I believe very much in the butterfly process, the change it goes through and how it becomes free. So of course I join with a party that was not a traditional party, not left, nor right, am a center person, to take the good things of the left and the good parts of the right and create your own body. Again, it is because we as women, have to show our emotions, as the moment we say the truth and tell our emotions, people feel it. And it was great, and as you said it, for me it was not about the winning it was about the process. The process was so unique, and my experience as candidate allowed to get more women into the political arena.

what you want to get. That is why I believe in the empowerment of women through education to self-confidence, to being herself, to showing that women have something more, that is the sixth sense, the feeling of what is needed; because when we give birth, we create, a creation that has a connection to God, it is like a creation with God. That is why egos are less in women. We are already creators, we are already achieving; we achieved a human, we achieved the best… And the ministries of defense should be the "ministries of peace", "defense for peace", women could do many things to change those things that men would never accept.

You are the international affairs adviser to the president of Ecuador, a goodwill ambassador for UNESCO for the Dialogue of Civilizations and you still represent Ecuador in the Andean Parliament, in addition to being a member of several social organizations, how to you juggle among your personal and social life, wife, mother, grandmother and the "official" requirements?
Priority number one for me is my family. I always say that the mother's role is difficult, and no matter how much effort she puts, an unpaid job. A mother is the CEO of everything. For me, my children are my best creation. I feel so proud about that. How to manage? A woman knows to cope and by doing that, she is giving an example to her children, it is a vicious circle of giving the example to our children, on how women can make a difference.

In conclusion, the event was a special moment to listen to inspiring experiences of the guest speakers, who shared with the Lebanese audience their journey in leading positions at governmental institutions and international organizations. Their achievements were the results not only of their advanced expertise, professionalism and commitment to serve humanity, but also in their choice to consult with people and engage them. In addition, a roundtable session took place featuring testimonies of ladies in key positions in the Lebanese public sector, who also exposed their journeys and challenges faced at the institutional and national levels.
The event was an occasion for Lebanese members of the Mediterranean Network on Gender and Diversity to present the network to their peers as an innovative initiative aiming at fostering women participation in the public sector to advance good governance. Thoughts and discussions about a similar national network in Lebanon followed during a questions & answers session.

> **In order to achieve Peace, or any negotiations with win and lose, there should be compromise from both sides**

Mois de la Francophonie

Le secteur public converse en... français professionnel

Dans le cadre du mois de la francophonie, Hadith el Malia a rencontré Mmes Anne-Laure Poisson-Tabet, Chef de projet FSP "Consolidation et développement de la francophonie au Liban" et Camille Legal, Directrice adjointe du Centre de langue de l'Institut français du Liban, dans un bref entretien sur l'importance de l'usage professionnel de la langue française et du partenariat avec l'Institut des Finances Basil Fuleihan.

40 agents ont obtenu le DELF et 44 agents se préparent pour l'examen

C'est dans le cadre du Projet FSP "Consolidation et développement de la Francophonie au Liban", que l'Institut Français du Liban a été choisi comme opérateur pour mettre en œuvre les actions de formation soutenues par le SCAC (Service de Coopération et d'Action Culturelle) en direction de l'Institut des Finances de Beyrouth.

Comment avez-vous sensibilisé les agents publics à l'importance de l'usage professionnel de la langue française ?

ALP : En qualité de prestataire, le centre de langues de l'Institut français du Liban, n'est pas intervenu directement auprès des agents en amont du programme de formation. En revanche, nous avons bâti, en liens étroits avec l'équipe pédagogique de l'Institut des Finances Basil Fuleihan, une offre de formation répondant aux besoins linguistiques des agents publics pour leur pratique professionnelle. Le programme proposé comprenait ainsi des cours de français sur objectifs spécifiques, sous la forme de modules courts (10 à 20 heures), ainsi que des modules de préparation au DELF, diplôme de français délivré par le ministère français de l'Education, internationalement reconnu. Cette formule a rencontré un franc succès puisqu'à ce jour près de 160 agents publics se sont inscrits à ce programme et, parmi eux, 40 ont déjà obtenu le DELF. Chaque agent a pu composer, en fonction de son niveau et de ses objectifs, son propre programme mêlant par exemple un ou plusieurs modules courts de français professionnel et des cours de préparation au DELF.

CL : Un de nos objectifs était de pouvoir faire prendre conscience aux agents publics de l'utilisation qu'ils ont et pourraient avoir du français dans un cadre professionnel. Les micromodules que nous avons proposés s'adressaient à des personnes ayant à priori un niveau intermédiaire ou avancé (correspondant aux niveaux B1 et B2 du Cadre Européen Commun de Référence pour les langues). Nous avons ainsi construit un module de français permettant aux stagiaires de faire une présentation sur un sujet relatif aux finances publiques.

Pourquoi avez-vous choisi l'Institut des Finances comme partenaire ?

ALP : Ce programme de formation a été financé par le Fonds de Solidarité Prioritaire (FSP) "Consolidation et développement de la francophonie au Liban". Les projets soutenus par ce FSP s'organisent autour de trois grands axes : éducation, administration publique et environnement francophone (médias, culture et monde professionnel). En tant qu'acteur majeur de la formation continue des agents publics, l'Institut des Finances a été naturellement associé à ce FSP dès la phase de conception pour le volet "renforcement du français dans l'administration". L'Institut des Finances était aussi en mesure d'inscrire le programme dans une logique de pérennité : la conception de modules "clé en main" et des sessions de formations de formateurs linguistiques ont été intégrés afin que l'Institut des Finances puisse poursuivre une partie de ces formations linguistiques en autonomie au-delà du FSP.

Comment vous évaluez la réactivité des agents publics à ce projet?

ALP : Le nombre important d'agents ayant bénéficié de ce programme témoigne d'un vif intérêt pour le développement de leurs compétences en langue française. Nous avons dû à maintes reprises reprogrammer des modules pour faire face à la demande.

CL : Les agents publics ont été plus sensibles, dans un premier temps, aux micromodules de français sur objectifs spécifiques : "le français des finances", "prononcer un discours en français"… Ils souhaitaient pouvoir réinvestir rapidement les acquis dans leur milieu professionnel. L'assiduité et l'implication des stagiaires étaient remarquables dans l'ensemble, ce qui prouve également que le projet correspondait à leurs attentes.

Quelles sont selon vous, les points forts et les points faibles rencontrés au cours de ce projet?

ALP : La réussite de ce programme tient sans doute au partenariat étroit initié dès le départ, puis pendant tout le déroulement du projet, entre les équipes pédagogiques de l'Institut des Finances et du centre de

langue de l'Institut français du Liban. La formule à la fois "à la carte" et sur mesure de cette offre de formation n'est certainement pas non plus étrangère à son succès. En effet les cours proposés couvrent tous les niveaux, du débutant en langue française jusqu'au locuteur confirmé, et répondent à la réalité professionnelle des agents avec des modules comme "Les finances publiques en français" ou "Prononcer un discours professionnel en français".

CL : Un des points que nous pourrions éventuellement améliorer est celui de la communication sur les diplômes DELF et DALF. En effet, dans un premier temps, les agents publics n'ont pas perçu l'intérêt immédiat que pouvait présenter l'obtention d'un Diplôme d'Etude en Langue Française (DELF). Ils préféraient suivre un cours qu'ils pourraient rapidement réinvestir en sphère professionnelle. Or le fait de se préparer à un examen, et de travailler sur des stratégies de compréhension et de production leur a finalement permis de se sentir plus à l'aise à l'oral et à l'écrit.

Quelles sont vos recommandations / points à améliorer pour des initiatives similaires dans le futur ?

ALP : L'accent doit être porté sur la formation de formateurs afin que ceux-ci puissent s'émanciper peu à peu des modules "clé en main" conçus par le centre de langue de l'IFL pour s'adapter à l'évolution des besoins linguistiques des agents et pouvoir répondre à de nouvelles demandes.

Au final, le programme participe, dans une optique plus large à la promotion du français comme langue professionnelle. Les formations visent les agents et fonctionnaires de l'administration publique libanaise dont, notamment, les agents du Ministère des Finances, de la Direction Générale des Finances, les personnels de la Régie des Tabacs et des Douanes ainsi que les responsables financiers au sein d'autres ministères et administrations publiques.

Mois de la Francophonie

La dictée des finances, édition 2016

La dictée a été lue par Mme Cécile Longé, Consule Générale de France au Liban

Comme chaque année, les passionnés de la langue française se sont retrouvés le 23 mars 2016 à l'Institut des Finances Basil Fuleihan autour d'une dictée organisée dans le cadre du mois de la Francophonie en collaboration avec l'Institut Français. Une audience variée, formée de collègues et amis, du secteur public et privé, jeunes et moins jeunes, dont les habitués de la dictée, ont transcrit un texte bien corsé portant sur les thèmes des finances publiques et de l'économie et de leur lien étroit avec le quotidien des individus dans tous les domaines, des entreprises et de l'État. La dictée a été lue par Mme Cécile Longé, Consule Générale de France au Liban. Après la correction, les champions ont reçu leur certificat et les lots gagnés avant de couper le gâteau traditionnel.

Mmes Longé et Moubayed devant le gâteau traditionnel

Bravo aux gagnants de la dictée 2016:

Grand public:

Premier prix: Myriam Bahout

Deuxième prix: Hadi Naffi et Viviane Mardelli

Agents publics:

Premier prix: Bachir Iskandar

Deuxième prix: Georges Daher

Troisième prix: Hélène Saoud

Junior:

Premier prix: Joey Haddad

Deuxième prix: Youmna Bahout

Troisième prix: Nour Rizkallah

En partenariat avec: INSTITUT FRANÇAIS

Madame la Consule Générale entourée des gagnants

Avec le soutien de:
L'Orient LE JOUR Commerce du Levant agenda culture Tamyras A. Antoine AQUALAND PALM BEACH 55 NAKHAL CINEMA ONE

Doing Business 2016: Lebanon ranked 123rd out of 189!

Lebanon was positioned 123rd out of 189 in the Ease of Doing Business rank 2016, a publication issued by the World Bank (November 2015). The publication examines the ease or difficulty of starting and running a business in Lebanon by taking into consideration a series of indicators.

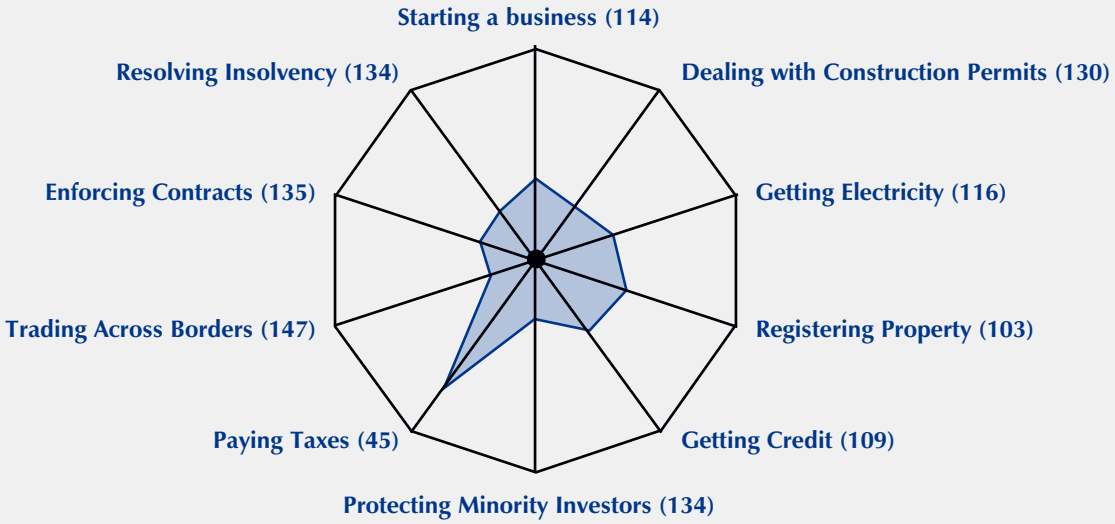

(Scale: Rank 189 center, Rank 1 outer edge)
Figure 1.3 Rankings on *Doing Business* topics - Lebanon

Following are the scores for Lebanon:

- **Starting a business:** This indicator measures the number of procedures needed to legally start and operate a business, and the time and cost needed to complete each procedure. Lebanon was ranked **114th.**
- **Dealing with construction permits:** This indicator assesses the building regulation quality, the procedures required to legally build, taking into account the time and cost needed to complete each procedure. Lebanon was ranked **130th.**
- **Getting electricity:** This indicator determines the price of electricity consumption, the reliability of electricity supply, the transparency of tariffs, the procedures, time and cost required to obtain an electricity connection. Lebanon was ranked **116th.**
- **Registering property:** This indicator evaluates the quality of the land administration system as well as the number of procedures, time and cost to complete property transfers. Lebanon was ranked **103rd.**
- **Getting credit:** This indicator weighs the rights of borrowers and lenders through collateral laws, the protection of secured creditors' rights through bankruptcy laws, as well as the scope and accessibility of credit information and credit registry coverage. Lebanon was ranked **109th.**
- **Protecting minority investors:** This indicator sizes up the extents of director liability, of shareholders rights, of corporate transparency and the strength of investor protection. Lebanon was ranked **134th.**
- **Paying taxes:** This indicator measures the total number of taxes and contributions paid (including value added tax, sales tax or goods and service tax), the time required to pay them, and the total tax rate of all profits. Lebanon was ranked **45th.**
- **Trading across borders:** This indicator evaluates the time and cost required to obtain, prepare and submit documents in a country, the customs clearance and inspections time and costs, and the domestic transport procedure as well as the time it requires. Lebanon was ranked **147th.**
- **Enforcing contracts:** This indicator takes into account the time and cost required to enforce a contract through the courts as well as the quality of judicial processes. Lebanon was ranked **135th.**
- **Resolving insolvency:** This indicator grades the time and cost required to recover debt, the recovery rate for creditors, and the strength of insolvency framework. Lebanon was ranked **134th.**
- **Labor market regulations:** This indicator examines the hiring process, the working hours, the redundancy rules and costs, and the job quality. It is important to note that this indicator cannot be ranked.

By aggregating the above indicators, Lebanon ranks 123rd out of 189 in the Ease of doing business with a score of 56.39% (after having ranked 121 for the year 2015), well behind the United Arab Emirates (31st with a score of 75.1%), Saudi Arabia (82nd with a score of 63.17%), but just above the MENA regional average of 56.28%.

The Institut des Finances Basil Fuleihan at the IMF-CEF in Kuwait

Contemporary Issues in Reform of Public Procurement Policy and Practice

The Institut des Finances Basil Fuleihan attended the seminar on "Contemporary Issues in Reform of Public Procurement Policy and Practice" that was held at the IMF Center for Economy and Finance in Kuwait in April 2016.

The participants

It was the occasion to share with the audience two country experiences:

- Building capacity and professionalizing the procurement workforce in Lebanon
- Engaging on the path of sustainable procurement policies for better economic development, innovation and competitiveness - an initiative conducted jointly in Lebanon by the IoF, the UNDP Beirut office and the UNEP.

30 senior officials were present at the CEF representing 11 MENA countries (Bahrain, Egypt, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Morocco, Saudi Arabia, Syria Tunisia and West Bank & Gaza). The Lebanese delegation included representatives from the Tender Board, OMSAR, the Court of Accounts in addition to the Institut des Finances Basil Fuleihan.
The IoF participated as member of the MENA Network of Public Procurement Experts facilitated by the World Bank and Chair of the Capacity-Building Committee. The seminar was the occasion to have a closer look at contemporary trends in the reform and modernization of public procurement systems at the national, regional and international levels, to discuss new trends and practices and to share experiences from across MENA countries.

Bibliothèque des Finances

Droit des finances publiques
Aurélien Baudu.- Paris : Dalloz, 2015

Ce nouvel ouvrage d'Aurélien Baudu, présente de manière complète le droit des finances publiques (Normes financières constitutionnelles, européennes et internationales, Institutions et juridictions financières, Droit des finances de l'État, des collectivités territoriales et de la Sécurité sociale).
En associant l'histoire financière de la France et l'économie politique au droit des finances publiques, il permet aux étudiants une meilleure compréhension des problématiques budgétaires, comptables et fiscales contemporaines.
L'auteur rend ainsi accessible une discipline juridique souvent considérée comme technique et austère. Un chapitre sur le droit des finances publiques comparées (Allemagne, Danemark, Espagne, Italie, Royaume-Uni) présente enfin une approche originale de la matière par rapport aux autres manuels.

Ce cours exhaustif est accompagné des travaux dirigés (résumés, définitions, documents, exercices corrigés), selon le principe de la collection.

My internship at the Institut des Finances: a journey through Lebanon

By Michael Gschlobl

Michael Gschlobl - February 2016

When I arrived at the Institut des Finance at the first day of my internship I didn't really know what to expect. I was even hesitant to do the internship, because I had received a phone call only three days earlier, announcing that I was accepted as an intern. And this sudden invitation was conflicting with my plans to use my last month in Lebanon to travel the country and enjoy its extraordinary richness of diversity.

But after I accepted the internship, because I noticed that the institute was a place which not only provided me with the opportunity to work on an exciting research but also showed me overwhelming support, it turned out that I had actually found a micro cosmos of Lebanon, a place full of diversity. I didn't need to travel to meet the different people I was looking for: I had them all at my table during the daily lunch break. Educated people from diverse cultural backgrounds with sometimes opposite opinions, but all (as far as I got to know them) dedicated to improve Lebanon. The lunch-table discussions provided me with valuable insides into the Lebanese society and were sometimes worrying but mostly inspiring.

These enriching personal interactions, the institute's dedications to reforming and developing the Lebanese civil service and the prospect of continuing some projects with the institute revealed that I would have regretted to choose traveling over the internship.

During the internship